

فساد الإعلام .. إفساد للسياسة

جمهوريات الصحافة وممالك التلفزيون



عبدالله كمال

أؤذميا أو ضميريا أو مهنيا .. لا توجد كلمة لوجه الله .. تقريبا .. ولا توجد شهادة لوجه الحق .. تقريبا .. ولا يوجد تعليق لوجه الناس .. تقريبا ..

وقد أصبحت الساحة مضربا للأهواء والأنواء والمصالح والمؤامرات والتصفيات .. تقريبا .. ولا أحد يفرض على كل هذا ضابطا أو رابطا .. ونسفي كل ذلك حراكا وحرية وتنغني بالشعارات .. في حين أننا أمام أكبر مؤسسة لخداع المجتمع .. إما بالتمرد المقصود .. أو التواطؤ الصامت .. فالشياطين في الساحة نوعان .. نوع متكلم ونوع أخرس .. هذا يزيغ وذاك لا يقول الحق ويكتمه.

أتكلم عن (الإعلام) بشكل عام .. فقد تجاوزت المشكلة حدود المؤسسة المسؤولة عنه، والأمر فوق طاقة الوزير المختص به .. عن الإعلام بروافده وصحفه ومحطاته وشركاته .. عاما وخصوصا .. مطبوعا ومقروءا وإلكترونيا .. ما خفي منها وما بطن .. أتكلم عن كل الآليات التي تستخدم في إطلاع الناس وإعلامهم وإعلانهم وتنويرهم .. كما هو مفترض في منظومة شاملة .. لها دور .. وعليها واجب .. وتحكمها قواعد .. وتسيطر عليها قيم .. ولم تعد كذلك على الإطلاق.

حالة من الفساد تضرب كل هذا تقريبا .. أيا ما كان تعريفك للفساد .. أكان ماليا

فساد ولا مهنية

لقد كتبت هنا قبل ثلاثة أسابيع عن (مجلس تضليل الشعب) ، ولم يدعشني أن أغلب الأسماء التي ذكرتها لها علاقة بالإعلام أو تستخدمه .. بحيث أصبح تضليلها جماهيريا واسع النطاق .. وطالبتني البعض بإضافة أسماء إلى قائمة أعضاء هذا المجلس الشرير .. وحين ركزت في الأمر وجدت أن المشكلة ليست في تلك الأسماء أو غيرها وحدها .. وإنما في أن أدوات الإعلام تنقل بكل أريحية تضليل وضلال هؤلاء .. لا تحاسبهم ولا تراجعهم .. وتحول مقولاتهم إلى وباء أخطر من أنفلونزا الخنازير والطيور .. لا يكتشف أعراضها أي جهاز فحص حراري .. ويحدث ينبغي أن نعلن الحالة الوبائية السائدة بسبب (جوائح) الميديا التي تضرب عقول الناس والمسؤولين معا.

تحولت الصحف إلى جمهوريات داخل الجمهورية .. والتلفزيونات إلى ممالك داخل الدولة .. والإعلاميون إلى ممالك .. لكل منهم إقطاعية يسيطر عليها ويديرها .. لتحقيق أهداف بعينها .. سواء كانت له أو لغيره .. في تلك الساحة هناك مهمات بالوكالة .. وأدوار بالإنابة .. وأعمال بالارتزاق .. ولا يوجد أي رادع .. تقريبا.

المجتمع مهدد .. والبلد قيد الخطر المتراكم بسبب تلك الحالة التي استشرت .. وفساد (الميديا)، ولا مهنتيتها، قد يؤدي إلى كارثة .. أكبر من كل تلك الكوارث التي تسببت فيها على مدى السنوات القليلة الماضية .. خاصة أنها تنتقل مرحلة وراء أخرى.

لقد كانت وسائل الإعلام المختلفة تعيش مرحلة التسويق والبيع بالإشارة .. وعبرت بها إلى مرحلة تسويق الإحباط والتشاؤم .. ثم التثوية في الناس والبلد ومؤسسته .. ثم التحريض على الفوضى .. وبعدها التنوير .. ونحن الآن نعيش مرحلة التبشير بما هو ضد الدستور وبنقض الديمقراطية عبر أهم أداة الديمقراطية وهي (الإعلام) .. وتلك المراحل لا تشمل متغيرات عديدة تم الوصول إليها .. ومنها: مارك الابتزاز .. وحروب هدم الشخصيات .. وميادين بث الفتنة الطائفية .. وعمليات الاستلاب والتريب المالي من خلف المهنة المفترض أنها سامية.

صاروا أقوى منها .. باستثناء ضرائب بسيطة يدفعها الإعلامي لمن يوظفه .. أو التزامات محددة يستجيب لها .. بخلاف ذلك فإنه يتحول - بقليل من الجماهيرية - إلى أداة ضغط على من يدفع له أجره .. فيصبح أسيرا له ..

3- إنه لا توجد أجهزة تنظم حرية الإعلام وتنافسه .. وهي إن كانت موجودة لا تعمل .. وإن عملت أصبحت طرفا في الفوضى .. تنازل العشوائية وتصبح جزءا منها بسبب عيوب قانونية معروفة واختلالات أداء مكشوفة ولا داعي لتكرارها.

4- إن الرأي العام ، الذي يشاهد أو يقرأ أو يسمع أو يتصفح ، أصبح يقبل كل شيء وأي شيء .. يترك نفسه للأموال .. لا يحكم عقلا .. ولا يخضع أي أمر لمنطق .. والأخطر أنه ينسى .. لم تعد الصادقية تعنيه .. والمهنية تشغله .. يتعامل مع الإعلام بمنطق التسلية .. ثم يختطف عقله فيصبح رهينة .. ترتفع به محطة لأعلى وتطممه صحيفة وتتخبطه المواقع .. ولا شيء يقوده .. لأن الإعلام الذي عليه أن يقود لا يقوم بدوره .. بل إنه واقع في قلب المستنقع.

5- إن صناعة الإعلام صارت منبععا لثروات طائلة لحد لها .. وفضلا عن كونها كذلك ولأنها هكذا فقد أصبحت مكاسبها ميادين صراعات طاحنة لا شرف فيها ولا عفة ولا قانون .. أيا ما كان مصدر هذا المال .. سواء كان تمويلا من مصادر أجنبية أو نهبا من كعكة إعلانات تلتف حولها الضياع الجائعة.

6- إن الفساد ضرب كثيرا من الكيانات في بنيتها .. لا رقيب من داخلها أو خارجها .. في هذه تجد عملاء لتلك .. والعكس بالعكس .. والداكين تحولت إلى هيمنات .. والصحف التي بلا قيمة أصبحت منابر تعتبر من هذا أو ذاك لأنها تستخدم وتخدم .. والفاقدون أصبحوا أبطالاً .. يروجون لبعضهم البعض .. وأيضا ينقلبون على بعضهم البعض.

7- إن النخبة تمارس نوعا من التواطؤ المريب .. وتساند كل ذلك .. من أجل مصالح قصيرة المدى .. وتمتدح هذا .. وتثني على ذلك .. رغم أنها تعرف أن هذا مطعون .. وذلك مافون .. ومن ثم كانت هي بدورها فائدة للرأي العام إلى بحار الظلمات متلازمة الأمواج.

وقفه ضرورية

لا بد من وقفة شاملة، على مستوى القانون قبل أي شيء، والدولة التي أطلقت هذا العفريت هي التي عليها أن تصرفه قبل أن يواصل التهام مقوماتها كما يفعل كل يوم .. ليست تلك هي الحرية التي أردناها وأرديناها .. وليس هذا هو ما ينص عليه الدستور في أي فصل من فصوله أو نص من قواعده.

لا تريد عفريتا .. تريد إعلاما يقضا محاسبا حسيبا .. خاضعا للمسئولية وهو يخضع الآخرين للمسئولية .. يقبل القواعد ويرسخ للأصول المهنية .. حر إلى أقصى مدى .. ولكن يؤدي الواجبات التي عليه .. يدفع الضرائب مالا .. ويقبل كشف مصادر أمواله .. ويرضى بأن يكون خاضعا لاختبار كشف الكذب وامتحان فضح التضليل في أي لحظة .. يرضى المنافسة الحرة لا الغاشمة .. وليس عليه أن يتجاوز دوره .. فيظن أنه صاحب القرار .. وليس معلقا عليه .. إذ من الذي قال إننا يمكن أن نعيش حياة ديمقراطية سليمة حين يكون المذيع .. أي مذيع .. معتقدا أنه أقوى من أي قرار وأنه أكبر من أي سلطة.

الوقفة الشاملة لا ينبغي لها أن تغلق بابا انفتح للنقد .. أو نافذة مشرعة أمام الكشف والمصارحة .. ولكن عليها أن تضع قيما وترسي أخلاقا .. تسد أبواب الفوضى وتحاسب من يدعو إلى الفورة .. وتحر من يحرض ضد الدستور ويرحب بالسيئاريوهات ضد المدينة .. ويقنع الناس بما هو ضد الديمقراطية. وقفة تعيد التوازن .. وتنتهي الاختلال .. وتجعل معادلة السلطات عادلة .. السلطة الرابعة ليس عليها أن تجيب أي سلطة أخرى .. والدستور لا يجب أن يتعرض لانتهاك يومي من وسائل الإعلام ..

وقفة تجعل هناك حدودا واضحة لسلطة الإعلام بحيث ينتهي دوره تبدأ أدوار غيره .. فلا يعتقد أنه الكل في الكل .. وأنه كل شيء وأنه الخضم والحكم وصاحب سيف العقاب .. بينما هو فوق أي عقاب أو حتى محاسبة معنوية. وقفة شاملة يجب أن تشارك فيها النخبة .. بأن تضع موانيق وأن تمارس قدرتها المعنوية التي أهدرتها على وسائل الإعلام .. فلا تواطؤ ولا تحبيل للثقافة والعشوائية .. وإنما محاسبة معنوية وضغوط قيمية .. والا فإنه لن يعود في هذا البلد أي نخبة .. إلا نخبة طلغاة الإعلام ومرمزتة.

إن القانون لا يطبق .. فكما أن لكل حرية حقا فإن عليها واجبات .. وحين يكون الحق بلا واجب يختل التوازن .. وتحدث الكارثة التي نعيشها ولا نبشر بها؟ .. إنه لا توجد جهات مهنية يمكن أن تقوم بالمراجعات أو تقييم الأداء .. لا النقابات تعمل .. ولا المجتمع المدني يفرض سلطوته .. ولا أقصد بالسطوة هنا تقييد الحرية وإنما تنظيمها.

2- إن المؤسسات الإعلامية والصحفية مختلف أنواعها تقريبا .. صارت مرتعا لمن يعملون فيها .. أكثر من كونها أدوات في يد من يملكونها ويسيطرون عليها .. وحتى في الإعلام الخاص فإن الإعلامية التي

الشائعات .. وترويج التفاهة .. ولم تعد المهنة قاعدة .. وللمهمة معايير .. وأصبحت الأرقام مقاصد .. والشائعات محارق .. والميكروفونات أدوات تدمير شامل .. والصفحات مسالخ .. لا ضمير ولا وعي .. وإنما شرارة وتطرف ووعي.

سلطة رابعة يكفلها الدستور على أساس مبادئ حرية التعبير السامية .. ولكن من يمارسونها لا يسألون .. وبالتالي انهار توازن السلطات من خارج مثلثها المعروف .. التنفيذي والبرلماني والقضائي .. فقد أصبح الإعلام مرجحا لطرف على حساب طرف وإنما لصالح نفسه .. وربما ليس لصالح المؤسسة الإعلامية التي تقوم بهذا الدور أو ذاك وإنما لصالح فرد فيها.

نحن نساءل ولا نسال .. نحاسب ولا نحاسب .. نراقب ولا نراقب .. نتابع ولا يتبع خطواتنا أحد .. نطلب الشفافية ولا نعلن الأسرار .. نكشف ولا نكتشف .. نراجع ولا يراجعنا أحد .. نسال الجميع: من أين لك هذا .. ولا يمكن أن تجد إعلاميا أو صحفيا من أي نوع يمكن أن يقبل بسؤال مماثل .. وليس هذا بالتأكيد هو ما يعرف بأنه حرية الإعلام .. وليست تلك على الإطلاق هي حرية التعبير.

فساد الإعلام (كحالة ومكثومة وكأشخاص) .. ليس فقط على المستوي المهني .. أو على المستوى الضميري فحسب .. بل على مستوى الذممة .. خاصة بعد أن اخترقت الساحة أموال أجنبية تتنافس مع الأموال الخاصة في استئجار أو شراء أو تكليف من يقوم بهدم هذا البلد على مدار الساعة عبر الآليات كان يفترض فيها أن تساعد على الانتقال إلى مرحلة أفضل لكنها تعود به سنين إلى الوراء.

وهكذا أصبح النجوم .. تقريبا .. هم الكذابون .. والمشاهير .. تقريبا .. هم الملققون .. وأصحاب الصيت هم .. تقريبا .. الأراجزات .. وقادة الرأي .. تقريبا .. هم مخالب القطة التي يستخدمها الآخرون من خلف الأستار. وكنا فيما مضى نفضل لأصحاب المواقف وإن اختلفوا .. ونسمع أصحاب الرؤى وإن تناقضوا .. ونتبع أصحاب المعلومة حين يوثقونها .. ونجرف وراء المهنيين العظام وإن تباينوا. مضى زمن كل هؤلاء وصرتنا في زمن حوالة الليل وشياطين النهار.

وكتبت أقول إن الصحف تحولت إلى أحزاب .. لكنها صارت أقوى من ذلك .. وكتبت أحل الأمر على أساس أن الشائعات تملأ الفراغ السياسي ولكنها صارت هي السياسة .. والظاهرة الخطيرة لم تعد مقصورة على السياسة، بل ضربت كل مجالات المجتمع .. فنا ورياضة ومالا وأعمالا وثقافة ودينا .. لا يوجد قوام .. ولم يعد هناك سياق .. كل يفعل ما يشاء .. وكل يغني عن شيطانه فقد انتهى زمن ليلي والليالي.

أسباب المشكلة

إن المشكلة تكمن في عدة أمور:

1- إن القانون لا يطبق .. فكما أن لكل حرية حقا فإن عليها واجبات .. وحين يكون الحق بلا واجب يختل التوازن .. وتحدث الكارثة التي نعيشها ولا نبشر بها؟ .. إنه لا توجد جهات مهنية يمكن أن تقوم بالمراجعات أو تقييم الأداء .. لا النقابات تعمل .. ولا المجتمع المدني يفرض سلطوته .. ولا أقصد بالسطوة هنا تقييد الحرية وإنما تنظيمها.

2- إن المؤسسات الإعلامية والصحفية مختلف أنواعها تقريبا .. صارت مرتعا لمن يعملون فيها .. أكثر من كونها أدوات في يد من يملكونها ويسيطرون عليها .. وحتى في الإعلام الخاص فإن الإعلامية التي

تهديد للأمن القومي

هذه هي مصيبة المجتمع الآن .. والخطر الحقيقي على البلد .. والتهديد الأكثر ترويعا للأمن القومي .. تهديد من داخلنا .. وبمقتضى قانون .. وتحت غطاء دستورنا .. لأنهم يسببون للناس خطبا .. ويرسخون الطائفية والتقسيم .. ويشغلون الناس بالتافه .. ويقودون الرأي العام إلى ما لا قيمة له .. يحدثون البلبلة .. والزغول .. ويفرقون المعصوم .. ويروجون الضعيف .. ولم تعد هناك قدوة .. ولا قيمة .. للناس حيارى .. نأهون .. يتم تأليبهم .. وإحباطهم .. وتسويق مجتمع آخر بينهم .. وتبشيرهم بأيام سوداء .. بحيث زادت تلك التوجهات إلى درجة أن قطاعات من الرأي العام تتعامل مع ذلك الاحتمال على أنه

إعلام غير رشيد

أي بلد يسعى إلى ما يعرف بأنه (الحكم الرشيد) لابد له أن يكون حرا إعلاميا .. تلك الحرية لا تطلق من أجل حرية من يمارس الإعلام وحده .. وإنما ليكون له دور في التطبيق العملي للمبادئ المعروفة في الحوكمة السياسية: الشفافية والمحاسبة والمصارحة .. أضيف إلى ذلك مهمة التنوير التي يفترض في أي إعلام عصري أن يقوم بها .. تنوير على مستوى الإحاطة بلاجما بجزى .. وعلى مستوى ممارسة الجهل .. وعلى مستوى المكاشفة.

وفي سعيها إلى الإصلاح والتطوير فإن الدولة أتاحت للإعلام سقفا حرية لم يعد له حدود من أي نوع .. بحيث يفزع مما يدور تحته الذين يأتون من أعنى الديمقراطيات الحرة ويرون مما تعاني .. وليس بماذا نستمتع .. ولكن تلك الحرية تحولت إلى انفلات ثم إلى فوضى ثم تجاوزت الفوضى إلى العبثية المطلقة.

تحول الإعلام إلى غول يمكن أن يلتهم المجتمع .. وليس أن يؤدي إلى تحقيق أي أهداف راقية من أجل تطوره .. وصار لدى الإعلاميين إحساس ببلوغ سلطة لا رقيب عليها وهم الذين يطالبون كل يوم بمزيد من الرقابة على أداء كل الآخرين.

عضو البرلمان يراقبه الناخب وحزبه ومجلسه وجهات الرقابة المختلفة .. الوزير تراقبه حكومته وأجهزة المحاسبة وحزبه .. رجل الأعمال تراقبه جهات المحاسبة المالية والجمعيات العمومية ومساهمو البورصة وأجهزته مختلفة .. الفضاة تراقبهم ضمايرهم و إدارات التقنيش و لجان الصلاحية .. ضباط الشرطة تراقبهم وزارتهم ومنظمات حقوق الإنسان وسلطات القانون .. والمهنيون جميعا يفترض أن نقاباتهم تراقبهم وجهات مختصة متنوعة تفعل ذلك تجاههم .. والإعلاميون والصحفيون يمارسون رقابة إضافية فوق كل ذلك .. في اتجاه كل هؤلاء .. وغيرهم .. ولكن من الذي يراقب الإعلام .. ومن يراقب الصحافة .. من يحكم على الأداء ومن يقيم الدور .. ومن يواجه الاستخدام الأوهج للسلطة التي معهم.

إن من المثير أن تكون سلطة الإعلام معنوية، ولكنها جيت بعد الحالة التي وصلت إليها واستمررت أي سلطة مادية ملموسة أخرى .. وأصبح بعض الإعلاميين أقوى من مجموعة وزراء .. وبينما هناك أدوات قانونية للرقابة على رقيب على تلك السلطة المعنوية فأصبحت ديكتاتورية باطشة .. وصارت الساحة الإعلامية ملعبة لمجموعة من الطغاة الصغار. وقل أيضا البلطجية .. وقل كذلك الفتوات .. وقل ثالثا القبضيات .. وقل رابعا المرزقة.

أفلام مقاصد تجاوزت الإعلام في مصر (كحالة ومنظومة) نشر

الناس تائهة والرأي العام ضائع .. تتخبطهم البلبلة .. ولا أحد يقدم للمشاهد والقارئ والمستمع أي طوق إنقاذ

الإعلاميون أصبحوا طغاة صغارا .. يحاسبون ولا يسألون .. يراقبون الجميع ولا أحد يقول لأي منهم: من أين لك هذا؟

لا توجد قواعد منظمة.. ولا موانيق ضابطة.. ولا محاسبات مهنية.. ولا قوانين رادعة.. والكل يخشى الإعلام وأيضا يستخدمه

الأموال الغامضة - من الخارج والداخل - أهم أسباب الفساد .. والسبب الأخطر تعاملنا مع الحرية باعتبارها حقا ليس عليه أي واجب